



خلال معرض «سيبر إكس» قطر.. بنك الدوحة:

تعزيز ثقافة الأمن السيبراني ضرورة ملحة

وضع الإستراتيجيات ذات الصلة بهدف حوكمة هذه الأصول الحيوية وتعزيز نموها. وتقوم المؤسسات حاليا بتنفيذ برامج ومبادرات حوكمة البيانات بهدف زيادة الإيرادات والأرباح، وتعزيز قيمة الخدمات والمنتجات، وإدارة التكلفة، وزيادة الوعي بالمخاطر وجوانب الضعف». وقد تحدث الدكتور ر. سيتارامان حول مشاريع التحول الرقمي وتأثيرها على الأمن السيبراني قائلا: «لقد ساهمت القنوات والأصول الرقمية في زيادة المخاطر السيبرانية، كما ساهم إنترنت الأشياء، الذي ينطوي على ربط الأجهزة المختلفة ببعضها البعض، في زيادة حجم المخاطر السيبرانية. وبالإمكان استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمحاربة الهجمات الإلكترونية.

الإلكتروني عبر الحدود على البنوك في مايو 2019 كما أنها أيضا أبدت قلقها بشأن الهجمات الإلكترونية التي تعرضت لها المؤسسات خلال جائحة كوفيد - 19». وقد قام الدكتور ر. سيتارامان بتسليط الضوء على التطورات التكنولوجية وتأثيرها على الأمن السيبراني قائلا: «تسبب العدد المتزايد للعمليات الهجومية ذات التقنيات المتقدمة في تغيير نماذج الأعمال المصرفية. وفي الوقت نفسه، تتزايد أعداد التهديدات الإلكترونية بسرعة هائلة. وقد ازداد حجم التهديدات والتحديات السيبرانية مؤخرا نظرا لزيادة القنوات والواجهات المصرفية القائمة على الإنترنت لتوفير خدمات مصرفية مريحة للعملاء. وتعد حماية البيانات من أسس ممارسة الأنشطة التجارية، وبالتالي يتعين



خلال مشاركة د. ر. سيتارامان

والمعاملات التجارية نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة. وقد قامت مجموعة الدول الصناعية السبع بإجراء محاكاة لعمليات الهجوم

والمالية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية ويمكن أن يتسبب كذلك في إيقاف الأنظمة بسبب الخروقات الأمنية وتعطل تنفيذ الصفقات

الدوحة - الشرق



يُقام معرض «سيبر إكس» قطر خلال الفترة من 7 إلى 8 يونيو، وقد شارك الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة كمتحدث رئيسي وتحدث عن أهمية تعزيز ثقافة الأمن السيبراني، وبهذه المناسبة، تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن أهمية الأمن السيبراني قائلا: «لم يعد الأمن السيبراني مسألة تقنية فقط بل أصبح متطلبا أساسيا لا غنى عنه لتأمين وحماية المؤسسات المالية من مخاطر الأعمال، كما أن غيابها يمثل خطرا استراتيجيا على القطاع المالي، لأنه قد يتسبب في إلحاق الضرر بالعلامة التجارية للمؤسسة وسمعتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض قيمة أسهمها وفقدان الثقة في علامتها. كما يمكن أن يؤثر أيضا على الملكية الفكرية